

مساهمة ثقافة المساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة-

The Contribution of Shareholder Culture to the Implementation of Governance Principles in Economic Institutions- A study of a sample of limited liability companies-

د. حاج مختار محمد خير الدين¹، أ.د. مجاهد سيد أحمد²

¹المركز الجامعي نور البشير-البيض(الجزائر)، m.hadjmokhtar@cu-elbayadh.dz

²أحمد، جامعة أحمد درايعة- أدرار(الجزائر)، medjahed@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2024/12/03

تاريخ القبول: 2024/12/31

تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

تلعب ثقافة المساهم دوراً أساسياً في تعزيز مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث تُسهم في تحديد العلاقة بين المساهمين والإدارة. تُشجّع هذه الثقافة على تبني ممارسات مثل الشفافية، والمساءلة، والسلوك الأخلاقي، وهي أساسيات لتحقيق حوكمة فعّالة. من خلال تعزيز مشاركة المساهمين النشطة في القرارات الإستراتيجية والتشغيلية، تضمن المؤسسات تحقيق توافق بين أهدافها ومصالح الأطراف المعنية الأوسع، مما يقلل من النزاعات ويعزز الثقة. علاوة على ذلك، تدعم ثقافة المساهم تطوير آليات امتثال تنظيمي قوية، وتُسهّل اعتماد ممارسات مستدامة توازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية. كما تدفع المؤسسات لدمج الاعتبارات الأخلاقية في استراتيجياتها، مما يُعزز خلق القيمة على المدى الطويل. إن هذا التفاعل الديناميكي بين ثقافة المساهم ومبادئ الحوكمة لا يعزز كفاءة المؤسسات فحسب، بل يضمن أيضاً مرونتها وقدرتها التنافسية في الأسواق المتغيرة.

الكلمات المفتاحية: ثقافة المساهم، مبادئ الحوكمة، مؤسسات اقتصادية، شفافية ومساءلة، تنمية المستدامة

تصنيفات JEL: M14, M21, M55, H83, Q56

Abstract:

Shareholder culture plays a vital role in strengthening governance principles in economic institutions by shaping the relationship between shareholders and management. This culture encourages practices such as transparency, accountability, and ethical behavior, which are fundamental to effective governance. By promoting active engagement from shareholders in strategic and operational decisions, institutions can ensure that their objectives align with the broader interests of stakeholders, thereby reducing conflicts and enhancing trust.

Additionally, shareholder culture supports the development of robust regulatory compliance mechanisms and facilitates the adoption of sustainable practices that balance economic growth with social responsibility.

It also drives the integration of ethical considerations into corporate strategies, fostering long-term value creation. This dynamic interaction between shareholder culture and governance principles not only enhances institutional efficiency but also ensures resilience and competitiveness in evolving markets.

المؤلف المرسل: حاج مختار محمد خير الدين ، الإيميل: m.hadjmokhtar@cu-elbayadh.dz

Keywords: Shareholder Culture, Gouvernance Principles, Economic Institutions, Transparency and Accountability, Sustainable Development.
JEL Classification Cods : M14,M21,M55,H83,Q56

المقدمة

لقد تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في كثير من دول العالم خاصة في ظل العولمة الاقتصادية و زيادة صراع المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي و محاولة كل من نشاط إنتاجي أو خدماتي أو غيره من النشاطات البحث عن دور ملائم ينتج له دعم الأداء و القدرة التنافسية وعدم التعرض لشبح الانهيارات المالية خاصة في ظل الدروس المستمدة من انهيارات أكبر الشركات العالمية ، لذا وجب الاهتمام بموضوع الحوكمة كي تضمن الحفاظ على السمعة المالية والمحاسبية والكفاءة الاقتصادية لشركة، وهو ما يؤثر في نهاية المطاف على اقتصاديات البلدان بحيث سمح هذا النظام بالتقليل من حالات الأخطاء و التعثر والصراعات ، وحتى حالات الفساد و الاختلاسات.

وفي هذا السياق تبرز مشكلة الدراسة لتحديد العلاقة ما بين ثقافة المساهم حول مصطلح حوكمة الشركات ومبادئها في المؤسسات الاقتصادية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة ثقافة المساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية :

- فيما تتمثل حوكمة المؤسسات، خصائصها، مبادئها، وأبرز الهيئات الدولية المنظمة لها؟

- ما تأثير ثقافة المساهمين على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات؟

فرضيات الدراسة: ويهدف معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة يتم صياغة الفرضية الآتية :

الفرضية الرئيسية: " تساهم ثقافة المساهمين في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات "

○ **الفرضية الفرعية الأولى:** "تساهم ثقافة المساهمين في تفعيل توفير إطار فعال لحوكمة المؤسسة"

○ **الفرضية الفرعية الثانية:** " تساهم ثقافة المساهمين في تفعيل حماية حقوق المساهمين"

○ **الفرضية الفرعية الثالثة:** " تساهم ثقافة المساهمين في تحقيق المعاملة المتساوية بين المساهمين"

○ **الفرضية الفرعية الرابعة:** " تساهم ثقافة المساهمين في تفعيل الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح"

○ **الفرضية الفرعية الخامسة:** " تساهم ثقافة المساهمين في تفعيل الإفصاح والشفافية"

○ **الفرضية السادسة:** " تساهم ثقافة المساهمين في تحديد مسؤوليات الإدارة"

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

■ محاولة إعطاء فكرة عن تطبيق حوكمة المؤسسات ودورها في زيادة فعالية المؤسسات الاقتصادية؛

■ إظهار مدى إسهام ثقافة المساهمين في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالطريقة التي تضمن حفظ حقوق جميع الأطراف

ذات المصلحة؛

■ تطبيق الشركات للحوكمة من شأنه أن يعزز مكانة الشركات في السوق وبالتالي ضمان الاستمرارية.

I. الجانب النظري:

1- مفهوم و خصائص حوكمة الشركات:

تختلف و تتعدد مفاهيم حوكمة الشركات باختلاف كيفية النظر إليها، إلا أنها تتفق جميعها في قدرة حوكمة الشركات على دعم شفافية الأسواق و إصلاح الممارسات السلبية في بيئة الأعمال، لذا سنقتصر في استعراض مفهوم حوكمة الشركات على النظر إليها من بعض الجوانب الهامة (خيضر، 2012).

1.1- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD: هي مجموعة العلاقات التي تنظم في إطار العمل بين إدارة الشركة التنفيذية و مجلس إدارتها و المساهمين فيها و الأطراف ذوي العلاقة الآخرين (جهلول، 2011).

1.2- تعريف البنك الدولي : هو الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية، و أكد البنك الدولي على أن مضمون القوة التي تستخدمها الدولة لا بد أن تقوم في فحواها على احترام أفراد المجتمع مع إشراك الجهات الرسمية و غير الرسمية في تسيير الشؤون العمومية و تقديم الخدمات للصالح العام في إطار مجموعة من الاليات القانونية و العمليات السياسية من أجل توزيع القيم المادية و المعنوية على أفراد المجتمع لتحقيق متطلباتهم و أهدافهم (بن ديش و بوطلاعة، 2017).

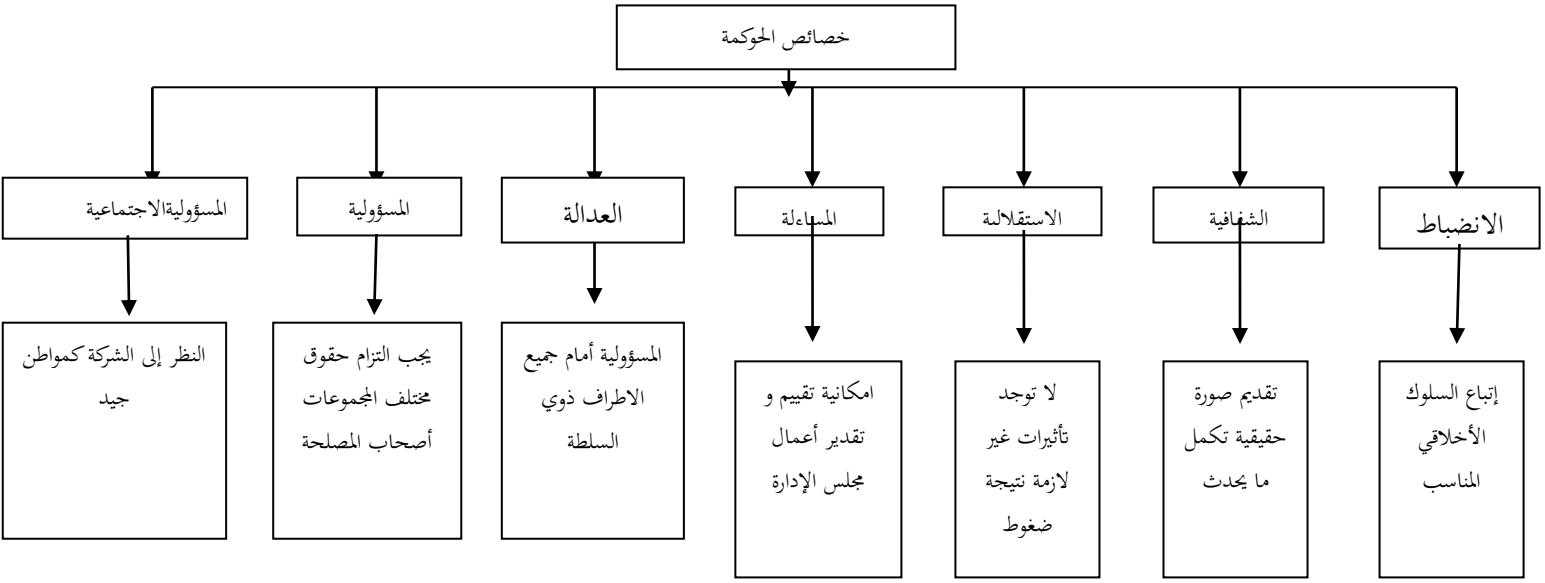
1.3- تعريف لجنة (Cadbury) البريطانية : هي نظام تكاملي للرقابة يشمل النواحي المالية والمحاسبية ونواحي أخرى (قانونية، سياسية، اقتصادية.... الخ)، و يتم من خلاله إدارة الشركة و الرقابة عليها (بن عيشي و يزيد، 2018).

1.4- كما عرفها البعض (Demirag, I, et al ;2000) : بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات و مساهميهما وأصحاب المصالح فيها و ذلك من خلال إيجاد الإجراءات و الهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة و توجيه أعمالها من اجل ضمان تعزيز الأداء و الإفصاح والشفافية و المساءلة بالشركة (الشوملي، 2016).

ويقدم المتحف الافتراضي خدمة رؤية المجموعات الأثرية وزيارتها لمتحف ما على شبكة الإنترنت من قبل الزائرين من شتى أنحاء العالم دون أن ينتقلوا أو يسافروا، كما تسمح لشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة بزيارة المتحف دون أية مصاعب وعمل مدار الساعة، ويمكن زيارته من أي جهاز حاسوب موصول عمل شبكة الإنترنت. (الحجي، 2016، صفحة 260)

ويستمد تعريف المتاحف الرقمية من تعريف الرقمنة، فالرقمنة هي تحويل الإجراءات من أنشطة واقعية إلى أنشطة رقمية (بولريال، 2022، ص376)

الشكل رقم (01): خصائص الحوكمة



المصدر : طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات - شركات قطاع عام و خاص و مصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)،

الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2007-2008، ص 25

2- مبادئ حوكمة الشركات

لقد كان القصد من وجود مبادئ حوكمة الشركات مساعدة حكومات دول (OCED) و الدول الأخرى في جهودهم المتعلقة بتقييم و تحسين الأمور القانونية و الإطار التشريعي لحوكمة الشركات في بلدانهم و كذلك من أجل تزويد التوجيهات و الاقتراحات للأسواق و المستثمرين و الشركات المساهمة و غيرها من الجهات التي لها دور في عملية تطوير حوكمة شركات جديدة، و يعتبر قيام الشركة بتوفير المعلومات و البيانات المتعلقة بالمساهمين و أعضاء مجلس الإدارة و أصحاب المصالح و وضعها تحت تصرف من يريد الإطلاع عليها و في الوقت المناسب و عدم حجب المعلومات التي من شأنها الإضرار بمصالح الشركة هو تطبيق فعلي لمبادئ الحوكمة (كايفي، 2013).

أولاً : مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في عام 1999 علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً عام 2004 ، و تتمثل في :

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها ، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية المختلفة ؛
- **حفظ حقوق جميع المساهمين :** و تشمل نقل ملكية الأسهم و اختيار مجلس الإدارة و الحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية ، و حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة (أحمد، 2010)؛
- **المعاملة المتكافئة للمساهمين :** تعتبر الثقة من أهم العوامل في سوق رأس المال ، فالمساهمون يجب أن يعاملوا بنفس المعاملة مع مراعاة اختلاف فئاتهم و من بين صغار المساهمين ، و المساهمون الأجانب . و في حالة سلب حقوقهم يجب حصولهم على التعويضات و أن يثقوا في مسيري الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم ، فواقع الحال يظهر أن مجلس

الإدارة و المسيرين و كبار المساهمين قد يتصرفون بانتهازية بغية تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح غيرهم من المساهمين، ويتضمن هذا المبدأ التأكيد على ضرورة المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين المحليين والأجانب في نطاق ممارسة سلطات الإدارة بهذه الشركات على أن لا تتعارض مع مبادئ السياسات الحكومية المتعلقة بتنظيم الاستثمار الأجنبي (الدين، جوان2018)؛

• **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات** : يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الإتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص للعمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة أسس مالية سليمة، إضافة إلى :

- 1 - يجب أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
 - 2 - حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تبرير في حالة انتهاك حقوقهم .
 - 3 - يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستوى الأداء .
 - 4 - عندما يشارك أصحاب المصالح في وضع قواعد حوكمة المؤسسات، يجب أن تمنح لهم فرصة الحصول على المعلومات المتعلقة بذلك.
- **الإفصاح والشفافية** : و يتمثل في دقة شمولية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية ،و كذا أداء الشركة وذلك وفقا لمعايير المحاسبة و المراجعة الدولية (IFRS)، أو القواعد المحاسبي المطبقة مع ضرورة ضمان قنوات توصيل المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها (فرحات، 2017).

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات و الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم و الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين وأن يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب بدون تأخير .

والإفصاح بدقة وفقا للمعايير العصرية الدولية في الوقت المناسب عما يلي (الإدارية، 2007):

- ✓ معلومات حول الأداء ؛
- ✓ معلومات حول الملكية وكيفية اتخاذ القرارات ؛
- ✓ معلومات حول الأهداف و المخاطر المحتملة ؛
- ✓ تطوير متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية و المعلومات غير المالية ونشرها إلكترونيا ؛
- ✓ مشروع مزاول مهنة المحاسبة والمراجعة ؛
- ✓ الالتزام بتعيين مسئول لعلاقات المستثمرين .

- **مسؤوليات مجلس الإدارة :** يجب أن يؤكد الإطار العام للحكومة على مسؤولية مجلس الإدارة في تصميم و تشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسؤولية أمام المساهمين و جميع أصحاب المصلحة مع الشركة (بوتلاعة، 2015)؛ كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة و أن يتضمن مساءلة الإدارة عموما من قبل الشركة و المساهمين وعليه (العشماوي، 2008) :
- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات و كذا على أساس النوايا الحسنة ، و سلامة القواعد المطبقة ، كما يعمل كفريق عمل لتحقيق مصالح الشركة و المساهمين؛
- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على تحقق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
- يجب أن يتضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية مع الأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

ثانيا : معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجّهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحكومة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أم غير مالية، وذلك مستويات أربعة كالتالي (أحمد، حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال، 2010) :

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد ؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد ؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا ؛
- القيادة .

II. الجانب التطبيقي:

1- منهجية الدراسة

في الجانب التطبيقي سنحاول تحديد مجتمع الدراسة وعينة البحث المراد بها تمثيل المجتمع، وبعد ذلك سيتم عرض وتحليل أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، بغية دراسة مدى صدق وثبات وكفاية حجم العينة.

1.1 تقديم مجتمع البحث وعينة الدراسة

1.1.1 مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في مجموعة المؤسسات الاقتصادية وبالذات الشركات ذات المسؤولية المحدودة، دون الأخذ بعين الاعتبار نوع النشاط إن كان صناعي أو تجاري أو خدماتي، والنشطة بالغرب الجزائري.

1.1.2 عينة الدراسة:

من أجل أن تحقق الدراسة الأهداف المرجوة منها قمنا باختيار كافة المساهمين على مستوى الشركات ذات مسؤولية محدودة (SARL)، وعموما فقد تم توزيع 70 استبانة، تم استرجاع 55 استبانة، ثم بعد المراجعة تم تحصيل 49 استبانة صالحة للدراسة وإلغاء 06 استبانة غير صالحة.

1.2- الأساليب الإحصائية المستعملة:

مع نهاية جمع الاستبيانات الموزعة، ارتأينا أن يكون البرنامج المستعمل للدراسة هو برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (نسخة 23) (Statistique Package for Social Sciences)، يعمل هذا البرنامج على تحليل ووصف البيانات بالطرق الإحصائية المتقدمة، ومن بين الأساليب الخاصة بهذا البرنامج والتي تم اعتمادها في هذه الدراسة ما يلي :

- ✓ النسب المئوية؛
- ✓ معامل ألفا كرونباخ؛
- ✓ المتوسط الحسابي؛
- ✓ الانحراف المعياري؛
- ✓ معامل الاختلاف؛
- ✓ تحليل التباين الأحادي ANOVA؛

2- عرض وتحليل الاستبيان

1.2- القسم الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

تضمن هذا القسم أسئلة شخصية خاصة بالعينة المراد دراستها، وكان عددها ثلاثة (03) أسئلة مرتبة كالآتي:

- ✓ العمر؛
- ✓ الخبرة المهنية؛
- ✓ ثقافة المساهم حول مصطلح الحوكمة.

2.2- القسم الثاني : إرساء مبادئ حوكمة الشركات في الشركات ذات المسؤولية المحدودة

ضم هذا القسم 28 عبارة مقسمة حسب ستة مبادئ الخاصة بحوكمة الشركات

3- خصائص وسمات العينة

3.1- التحليل الوصفي لخصائص العينة:

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل مختلف الخصائص الديمغرافية للعينة وهذا من خلال :

أ- توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الجدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	20	41%
من 30 إلى 35 سنة	14	29%
من 35 إلى 40 سنة	10	20%
أكثر من 40 سنة	5	10%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (01) أن 41% من عينة الدراسة تقل أعمارهم عن (30 سنة) ، 29 % تتراوح أعمارهم من 30 إلى 35 سنة، فيما مثلت الفئة التي يزيد عمرها عن 40 سنة الفئة الأقل من عينة الدراسة ونسبة قدرت ب 10% ، ويتبين من خلال هذه النسب أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر إقبالا على المساهمة والنشاط في الشركات ذات المسؤولية المحدودة لسهولة تأسيسها من الناحية المادية ، القانونية والبشرية.

توزيع عينة الدراسة حسب متغير حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم(02): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	25	51%
من 5-10 سنوات	12	25%
من 10-15 سنوات	7	14%
أكثر من 15 سنوات	5	11%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (02) أن 50% من عينة الدراسة تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات ، 25 % تتراوح خبرتهم المهنية من 05 إلى 10 سنوات، فيما مثلت الفئة التي تزيد خبرتهم المهنية عن 15 سنة الفئة الأقل من عينة الدراسة ونسبة قدرت ب 11% ، وترجع هذه النسب لكون أغلب مفردات العينة هم من فئة الشباب ولذلك فإن خبرتهم المهنية لم تتجاوز الخمس سنوات.

ج- ثقافة المساهمين حول مصطلح الشركات

الجدول رقم(03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الثقافة المساهمين حول حوكمة المؤسسات

هل لديكم ثقافة حول حوكمة الشركات ودورها في مؤسستكم؟	التكرار	النسبة
نعم	29	59%
لا	20	41%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (03) الموضح أعلاه أن نسبة المساهمين والمقدرة ب 59 % لديها ثقافة حوله حوكمة المؤسسات وهي فوق النصف بقليل وذلك راجع إلى أن مصطلح الحوكمة صار متداولاً في السنوات الأخيرة لدى أفراد مجتمع البحث.

3.2- ثبات وصدق الاستبيان (ألفاكرونباخ)

لقد قمنا باختبار درجة الثبات وصدق العبارات لكل محور من محاور الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ وتم الحصول على ما يلي :

الجدول رقم(04) : قياس ثبات وصدق محاور الاستبيان (ألفاكرونباخ)

عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ
31	0.886

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

4- التحليل الوصفي لمحور مبادئ الحوكمة

أولاً: التحليل الوصفي لفقرة توفر إطار فعال لحوكمة المؤسسة

الجدول رقم(05): تحليل نتائج الفقرة الأولى الخاص بتوفر إطار فعال لحوكمة المؤسسة

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	
03	1.208	3.65	متابعة توزيع المسؤوليات المختلفة على العمال وفقاً للوائح الداخلية للمؤسسة أو الشركة	01
01	0.656	4.59	العمل على تقليل الفساد المالي والإداري داخل المؤسسة	02
02	1.055	3.66	تقييم ومتابعة الأداء الاقتصادي للمؤسسة	03
04	1.019	3.59	تمكين المسؤولين من أداء مهامهم بأمانة وشفافية	04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل مجموع التكرارات للمبدأ الأول كانت موافقة، مما يشير إلى أن حوكمة الشركات تعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

ثانياً: التحليل الوصفي لفقرة حماية حقوق المساهمين

الجدول رقم(06): تحليل نتائج الفقرة الثانية الخاص بحماية حقوق المساهمين

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	
01	0.437	4.41	تمكين المساهمين من الحصول على معلومات دقيقة ومحدثة بشأن المؤسسة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب	01
02	0.624	4.23	توضيح حقوق المساهمين المتعلقة بحصصهم من الأرباح	02
06	0.327	3.48	تأكيد حق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة سواء بالحضور المباشر أو عن بُعد	03
05	0.352	3.50	تسليط الضوء على حق المساهمين في المشاركة في التصويت أثناء الجمعيات العامة	04
04	0.845	3.73	تقديم معلومات واضحة حول إجراءات نقل أو تحويل ملكية الأسهم	05
03	0.352	4.02	توضيح حق المساهمين في الحصول على التعويض القانوني في حالة تعرضهم لانتهاكات أو مخاطر، مع ضمان محاسبة الأطراف المسؤولة	06

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

تشير الأرقام في الجدول رقم(06) أن معدل مجموع تكرارات المبدأ الثاني عموماً كانت موافقة، وبالتالي فإنه يعكس عن مدى حرص حوكمة الشركات على حق المساهمين في المشاركة في إعلامهم بشكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة والمتمثلة أساساً في الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية وطرق نقل ملكية الأسهم وغيرها من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها صاحب المصلحة داخل الشركة.

ثالثا: التحليل الوصفي لفقرة المعاملة المتساوية للمساهمين

الجدول رقم (07): تحليل نتائج الفقرة الثالثة الخاص بالمعاملة المتساوية للمساهمين

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
03	0.834	3.84	01 توضيح آلية التوزيع العادل للأرباح بين المساهمين وفقاً لنسب حصصهم
01	0.318	4.25	02 ضمان الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية لجميع المساهمين بشفافية
04	0.326	3.55	03 الإشراف على كافة العمليات والإجراءات المتعلقة بالاجتماعات مع ضمان إبلاغ ومعاملة جميع المساهمين بشكل عادل
02	0.815	4.18	04 منع التداول السري للأسهم والتأكيد على ضرورة أن تتم عمليات التداول بشفافية وإفصاح كامل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

تشير الأرقام في الجدول إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمبدأ الثالث والمتمثل في المعاملة المتساوية للمساهمين، وبناء على تفسيرات ذلك يجب أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت للمساهمين، كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات و الأمور التي لها تأثير على الشركة.

رابعا: التحليل الوصفي لفقرة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

الجدول رقم (08): تحليل نتائج الفقرة الرابعة الخاص بالاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
02	0.914	3.95	01 التأكيد على حق أصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين، في الحصول على تعويضات عادلة عند انتهاك حقوقهم
03	0.735	3.86	02 ضمان حماية حقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القوانين واللوائح
04	0.909	3.68	03 تمكين أصحاب المصالح من المساهمة في وضع سياسات تهدف إلى تحسين مستوى الأداء داخل المؤسسة
01	0.746	3.95	04 توفير معلومات دورية وموثوقة لأصحاب المصالح حول أداء المؤسسة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

تشير الأرقام في الجدول إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمبدأ الرابع والمتمثل في " الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح"، معنى ذلك أنه يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية، مع ضرورة التأكيد على إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.

خامسا: التحليل الوصفي لفقرة الإفصاح والشفافية

الجدول رقم (09): تحليل نتائج الفقرة الخامسة الخاص بالإفصاح والشفافية

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	
02	0.689	4.39	يسعى مجلس الإدارة لضمان حماية مصالح المؤسسة والمساهمين	01
04	1.039	3.75	الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة لضمان تحقيق الأهداف	02
05	0.999	3.55	خضوع مجلس الإدارة للمساءلة من قبل المساهمين عن أذاته وقراراته	03
01	0.876	4.50	ضمان تقديم معلومات دقيقة وموضوعية بشكل مستقل وفي الوقت المناسب	04
03	0.754	4.39	التأكيد على المعاملة العادلة للمساهمين والالتزام بتطبيق أعلى المعايير الأخلاقية	05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

تشير الأرقام في الجدول إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمبدأ الرابع والمتمثل في " الإفصاح والشفافية"، بمعنى التأكيد على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأموال المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة.

سادساً: التحليل الوصفي لفقرة مسؤوليات الإدارة

الجدول رقم (10): تحليل نتائج الفقرة السادسة الخاص بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	
01	0.685	4.36	يسعى مجلس الإدارة لحماية مصالح المؤسسة والمساهمين	01
03	0.861	4.05	المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة	02
04	0.858	3.91	مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين	03
05	0.865	3.64	الحكم الموضوعي المستقل والوقت المناسب لإتاحة المعلومات	04
02	1.133	4.14	المعاملة العادلة للمساهمين وتطبيق المعايير الأخلاقية	05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

تشير الأرقام في الجدول إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمبدأ السادس والمتمثل في تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، ومعنى ذلك ضرورة قيام مجلس الإدارة بوضع استراتيجية الشركة، سياسة الخطر، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، بالإضافة إلى أنه يجب على مجلس الإدارة في حال ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.

وهنا نقوم بترتيب المبادئ حسب معامل الاختلاف حسب كل مبدأ من مبادئ الحوكمة

الجدول رقم (11): يوضح درجة تحقيق مبادئ الحوكمة

المبادئ	الانحراف المعياري (أ)	المتوسط الحسابي (ب)	معامل الاختلاف (أ)/(ب)	الرتبة
المبدأ الأول	3.77	1.002	0.265	06
المبدأ الثاني	3.89	0.802	0.206	01

05	0.220	0.873	3.95	المبدأ الثالث
03	0.217	0.840	3.86	المبدأ الرابع
02	0.212	875.	4.11	المبدأ الخامس
04	0.219	0.880	4.01	المبدأ السادس

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول الموضح أعلاه مدى دراية المساهمين بمبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة وذلك بالاعتماد على معامل الاختلاف، والذي سمح لنا بترتيب مبادئ الحوكمة وفقاً لأهميتها، توصلنا من خلال هذا الجدول أن المبدأ الثاني والمتمثل في "حماية حقوق المساهم" يمثل المبدأ الأكثر أهمية في نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ معامل الاختلاف الخاص بهذا المبدأ (0.206) وهو أقل معامل اختلاف مقارنة بباقي المبادئ وهذا يدل على حرص المساهمين على التمتع بجميع حقوقهم المادية والقانونية سواء من أساليب الأمانة لتسجيل الملكية أو نقل وتحويل الأسهم وغيرها من الحقوق.

ويأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية مبدأ الخامس والمتمثل في "الإفصاح والشفافية" ومعامل اختلاف قدر ب (0.212)، ويرجع ذلك لحاجة هؤلاء المساهمين بالإطلاع الدائم على حالة الشركات المساهمين فيها ودرجة تطور استثماراتها، والتعرف على المخاطر والتهديدات المالية التي قد تواجهها الشركة، وللتعرف أكثر عن السياسة التي تنتهجها الشركة بخصوص التحفيز والمكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

بمقابل ذلك جاءت باقي المبادئ الأخرى بمعاملات اختلاف ذات نسب متفاوتة، حيث جاء في المرتبة الثالثة من حيث درجة الأهمية المبدأ الرابع المتمثل في "الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح" ومعامل اختلاف قدر ب (0.217)، وتلاه في المرتبة الرابعة المبدأ السادس المتمثل في "تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة" بمعامل اختلاف قدر ب (0.219)، وجاء في المرتبة الخامسة المبدأ الثالث المتمثل في "المعاملة المتساوية للمساهمين" بمعامل اختلاف قدر ب (0.220)، أما المبدأ الأول والمتمثل في "توفر إطار فعال لحوكمة المؤسسة" فهو المبدأ الأقل أهمية مقارنة بالمبادئ السابقة في نظر أفراد عينة الدراسة إذ احتل هذا المبدأ المرتبة الأخيرة ومعامل اختلاف بلغ (0.265)، وقد يرجع هذا الضعف لعدة أسباب من بينها غموض المبدأ نفسه وعدم فهمه من قبل أفراد عينة الدراسة، كما يمكن أن يرجع ذلك لضعف أهمية العبارات المشكلة لهذا المبدأ في نظر المساهمين في المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة محل الدراسة، غير أن أهم ما يمكن ملاحظته أن معاملات الاختلاف الخاصة بالمبادئ الستة الخاصة بحوكمة المؤسسات جاءت متقاربة وتراوح بين (0.206 إلى 0.265)، وهي نسب غير متباعدة تدل في مجملها على علاقة متكاملة بين المبادئ الستة لحوكمة الشركات.

5- اختبار تحليل الفروق لعوامل الدراسة التي تعزى لمتغير ثقافة المساهمين حول حوكمة الشركات:

من خلال الجدول أدناه قمنا باختبار الفروق لعوامل الدراسة التي تعزى لمتغير ثقافة المساهمين حول حوكمة الشركات كالآتي:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار تحليل الفروق لعوامل الدراسة التي تعزى لمتغير ثقافة المساهمين حول حوكمة الشركات

البيان المبدأ	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المؤشر الإحصائي F	القيمة الاحتمالية SIG
توفر إطار فعال لحوكمة المؤسسة	داخل المجموعات	0.941	4	0.235	0.946	0.448
	بين المجموعات	9.696	45	0.249		

			49	10.636		الكلي
0.300	1.258	0.300	6	1.803	داخل المجموعات	حماية حقوق المساهمين
		0.239	43	3.840	بين المجموعات	
			49	10.636		الكلي
0.154	1.773	0.409	4	1.637	داخل المجموعات	المعاملة المتساوية للمساهمين
		0.231	45	8.999	بين المجموعات	
			49	10.636		الكلي
0.008	4.024	0.777	4	3.107	داخل المجموعات	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح
		0.193	45	7.529	بين المجموعات	
			49	10.636		الكلي
0.060	3.526	0.674	4	3.371	داخل المجموعات	الإفصاح والشفافية
		0.191	45	7.266	بين المجموعات	
			49	10.636		الكلي
0.310	1.239	0.298	5	1.491	داخل المجموعات	تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة
		0.241	44	9.145	بين المجموعات	
			49	10.636		الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول رقم (12) وباستخدام اختبار (ANOVA) نلاحظ أنه بلغت قيمة $F=0.946$ بدرجة حرية للبسط (4) ودرجة حرية المقام (45)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (0.448) وهي قيمة أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية العدمية، أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المجموعات، وبالتالي هناك تجانس بين إجابات أفراد العينة في مساهمة ثقافة المساهمين في تفعيل المبدأ الأول للحوكمة؛

بينما المبدأ الثاني، نلاحظ أنه بلغت قيمة $F=0.300$ بدرجة حرية للبسط (6) ودرجة حرية المقام (43)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (1.258) وهي قيمة أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية العدمية، أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المجموعات، وبالتالي هناك تجانس بين إجابات أفراد العينة في مساهمة ثقافة المساهمين في تفعيل المبدأ الثاني للحوكمة؛

في حين أن المبدأ الثالث، فنلاحظ أنه بلغت قيمة $F=1.773$ بدرجة حرية للبسط (4) ودرجة حرية المقام (45)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (0.154) وهي قيمة أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية العدمية، أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المجموعات، وبالتالي هناك تجانس بين إجابات أفراد العينة في مساهمة ثقافة المساهمين في تفعيل المبدأ الثالث للحوكمة؛

بينما المبدأ الرابع، فنلاحظ أنه بلغت قيمة $F=0.777$ بدرجة حرية للبسط (4) ودرجة حرية المقام (45)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (0.008) وهي قيمة أصغر من القيمة الاحتمالية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية البديلة، أي يوجد فروق

ذات دلالة معنوية بين المجموعات، وبالتالي ليس هناك تجانس بين إجابات أفراد العينة في مساهمة ثقافة المساهمين في تفعيل المبدأ الرابع للحوكمة؛

ثم المبدأ الخامس، فنلاحظ أنه بلغت قيمة $F=3.526$ بدرجة حرية للبسط (4) ودرجة حرية المقام (45)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (0.310) وهي قيمة أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية العدمية، أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المجموعات، وبالتالي هناك تجانس بين إجابات أفراد العينة في مساهمة ثقافة المساهمين في تفعيل المبدأ الخامس للحوكمة؛

أما المبدأ السادس، فنلاحظ أنه بلغت قيمة $F=1.239$ بدرجة حرية للبسط (5) ودرجة حرية المقام (44)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (0.384) وهي قيمة أكبر من القيمة الاحتمالية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية العدمية، أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المجموعات، وبالتالي هناك تجانس بين إجابات أفراد العينة في مساهمة ثقافة المساهمين في تفعيل المبدأ السادس للحوكمة.

الخاتمة

تعد ثقافة المساهم عنصراً محورياً في تحقيق مبادئ الحوكمة الفعالة، حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة داخل المؤسسات الاقتصادية. عن تبني المساهمين لقيم المسؤولية والوعي بدورهم في الرقابة واتخاذ القرارات الإستراتيجية يعد ضماناً لتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة داخل المؤسسة، وبالتالي فإن نشر ثقافة المساهم الواعي لا ينعكس إيجاباً فقط على أداء الشركات، بل يمتد أثره ليعزز الثقة في الأسواق ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد.

نتائج الدراسة:

- تشجع ثقافة المساهم على تفعيل دور المساهمين في متابعة الأداء الإداري ومحاسبة الإدارة التنفيذية في حالة التقصير؛
- ثقافة المساهمين التي تدعم مبادئ الحوكمة تعزز الثقة بين المستثمرين والأسواق المالية؛
- الحد من الفساد والممارسات الأخلاقية؛

قائمة المراجع:

- إبراهيم سيد أحمد. (2010). حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الأموال. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- أحمد بوراس، محمد بوطلاعة. (2015). مساهمة النظام المالي المحاسبي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية .
- أحمد خيضر. (2012). حوكمة الشركات (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- بشير بن عيشي، و تفرات يزيدي. (2018). حوكمة الشركات من منظور محاسبي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- حنان سبع ، سميرة فرحات. (2017). واقع تبني حوكمة الشركات على مستوى الشركات العربية. مجلة أبحاث و دراسات التنمية .

- حنان سبع ، سميرة فرحات ، ، العدد السادس ، جوان ، (2017). واقع تبني حوكمة الشركات على مستوى الشركات العربية . مجلة أبحاث و دراسات التنمية .
- سهير ابراهيم الشوملي . (2016). حومة الشركات. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- عطا الله خليل ، محمد عبد الفتاح العشماوي . (2008). الحوكمة المؤسسية. مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.
- عطية عز الدين . (جوان2018). المبادئ الدولية في مجال الحوكمة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس.
- عمار حبيب جهلول . (2011). النظام القانوني لحوكمة الشركات. الأردن: منشورات زين الحقوقية.
- مصطفى يوسف كولار كافي . (2013). الإدارة المالية المعاصرة. الأردن: دار المجتمع العربي.
- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2007). حوكمة الشركات و أسواق المال العربية. مصر: القاهرة.
- نعيمة بن ديش، و محمد بوطلاعة. (2017). دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1996-2015. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.